الأمم المتحدة

A/C.2/64/L.60

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 December 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٣ (ط) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

مشروع قرار مقدم من مقررة اللجنة، السيدة دنيس ماكويد (أيرلندا) على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.33

تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢١٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٦/٢٠٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢١٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/١٩٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦٢/١٩٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام٢٠٠٥[(١)]،

(١) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تكرر تأكيد مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢] والمبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية '')[٤] بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة،

وإذ تشير مع التقدير إلى الحوار المواضيعي التفاعلي الذي نظمته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ''كفاءة الطاقة وحفظها ومصادرها الجديدة والمتجددة'' في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وإلى إسهامه في الحوار الحكومي الدولي المتعلق بمسائل الطاقة،

وإذ ترحب بالحوافز السياسية المقدمة مؤخرا من أجل استحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بوجه خاص في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ ترحب أيضا بالعرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة مؤتمر دلهي الدولي للطاقة المتجددة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠،

وإذ ترحب كذلك بالمبادرات الرامية إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات طاقة يمكن التعويل عليها وتحمّل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم بأن لتطوير الطاقة الجديدة والمتجددة دورا هاما في تنويع مصادر الطاقة، وتحقيق مزيد من الكفاءة في مجال الطاقة، ودعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتسريعهما، وإيجاد فرص للعمل، وكفالة سبل الحصول على الطاقة وتوافرها، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة، وتحقيق منافع بيئية، مسهما بذلك في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية،

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشدد على أن زيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أشكال الطاقة الشمسية الحرارية والفلطائية الضوئية وطاقة الكتلة الأحيائية والطاقة الريحية والمائية والمدية الجزرية والمحيطية والحرارية الأرضية، يمكن أن يسهما إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم بأن زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن تسهم في زيادة إمكانية الحصول على خدمات طاقة حديثة،

وإذ تلاحظ أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة النظيفة يتيح، بالإضافة إلى زيادة كفاءة إنتاج الطاقة واستخدامها، خيارات يمكن أن تحسن الأحوال البيئية العالمية والمحلية،

وإذ تعترف بأن حصة الطاقة الجديدة والمتجددة في إمدادات الطاقة على الصعيد العالمي لا تزال منخفضة، وهو ما يعزى إلى جملة عوامل منها ارتفاع تكاليف العديد من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، لا سيما في مرحلة تطويرها، وإذ تؤكد على أن خفض هذه التكاليف في فترة وجيزة يمكن أن يقدم مساهمة بالغة الأهمية في تعزيز هذه التكنولوجيات،

وإذ تعترف بإسهامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خفض انبعاثات الاحتباس الحراري والتصدي لتغير المناخ الذي ينذر بمخاطر وتحديات جسيمة،

وإذ تلاحظ أن الطلب العالمي على الطاقة لا يزال في ازدياد، مع التسليم بأن حصة الطاقة المستمدة من المصادر الجديدة والمتجددة ما زالت منخفضة كثيرا عن إمكاناتها الكبيرة بالرغم من الزيادة التي تحققت فيها مؤخرا، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى مواصلة استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تشدد على الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتوفير موارد مالية كافية وذات نوعية ملائمة وتصل في الوقت المناسب، إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وكذلك نقل التكنولوجيا المتقدمة إليها من أجل إتاحة استخدام مصادر الطاقة بكفاءة وعلى نطاق أوسع، ولا سيما مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلم بالحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات للاستثمار والتمويل المطرد،

وإذ تعترف بأن لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يواصلان الاضطلاع بدور محوري كمنتديين لمناقشة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمؤسسات التي شرعت في تنفيذ سياسات وبرامج تسعى إلى توسيع نطاق استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لأغراض التنمية المستدامة، وإذ تعترف بإسهامات المبادرات والمؤسسات الإقليمية واللجان الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في هذا الصدد،

وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، التي تهدف إلى تشجيع انتشار جميع أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها المستدام،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير الآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال الطاقة لتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ومن بينها، صندوق تمويل مصادر الطاقة البديلة التابع لتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط، ومشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية، وبرنامج منطقة البحر الكاريبي لتنمية الطاقة المتجددة، ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مجال الطاقة، وخطة منطقة البحر الأبيض المتوسط للطاقة الشمسية، والشراكة القائمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وبرنامج التعاون في مجال الطاقة في منطقة بحر البلطيق، وشراكة آسيا – المحيط الهادئ بشأن التنمية النظيفة والمناخ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الملايين من الفقراء غير قادرين على تحمل تكلفة الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، حتى عندما تكون تلك الخدمات متوافرة،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى مواجهة هذا التحدي من أجل تيسير سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وجعلها ميسورة التكلفة للجميع، وبوجه خاص الفقراء،

وإذ تؤكد أيضا على الحاجة إلى تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بوسائل منها إزالة العقبات على جميع المستويات،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

(٥) A/64/277.

٢ - **تؤكد** الحاجة الملحة إلى مواصلة زيادة حصة الطاقة الجديدة والمتجددة في مجموع مصادر الطاقة على الصعيد العالمي؛

٣ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى التنفيذ التام لخطة جوهانسبرغ التنفيذية، بوصفها الإطار الحكومي الدولي للتنمية المستدامة[٤]؛

٤ - **تشدد** على الحاجة إلى تحسين سبل الحصول، لأغراض التنمية المستدامة، على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وتأخذ في اعتبارها تنوع الحالات وتباين السياسات الوطنية والاحتياجات المحددة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٥ - **تشجع** على وضع استراتيجيات موجهة نحو السوق وقابلة للاستمرار، يمكن أن تؤدي، في فترة وجيزة، إلى خفض تكاليف الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة قدرة هذه التكنولوجيات على المنافسة، بطرق منها القيام، عند الاقتضاء، باعتماد سياسات عامة في مجال البحث والتطوير وتنمية الأسواق؛

٦ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى تكثيف أعمال البحث والتطوير لدعم تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مما سيتطلب زيادة التزام الحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، حسب الاقتضاء، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية بحشد الموارد المالية والبشرية للتعجيل بجهود البحث؛

٧ - **تشجع** الجهود التي تبذلها الحكومات بهدف تهيئة وتطوير بيئة مواتية على جميع المستويات لكفالة تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها؛

٨ - **تهيب** بالحكومات وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين السعي، حسب الاقتضاء، إلى الجمع بين زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية، التي يمكن أن تلبي الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة في الأجل الأطول من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

٩ - **تشجع** المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لتعزيز فرص حصول أشد الناس فقرا على الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولتحسين كفاءة الطاقة والمحافظة عليها باللجوء إلى مزيج من

التكنولوجيات المتاحة، مع المراعاة التامة لأحكام خطة جوهانسبرغ التنفيذية بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها بعض الدول الأعضاء لوضع أهداف وطنية طوعية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على زيادة استخدام أدوات فعالة في مجال السياسات، من قبيل تحديد أهداف وبرامج وغايات طوعية على الصعد الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية، حسب الاقتضاء، لزيادة سبل الحصول على الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة؛

١٢ - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ مزيدا من الإجراءات من أجل حشد الموارد المالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ونقل التكنولوجيات إليها وبناء قدراتها ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا فيها، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ التنفيذية؛

١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم جهود البلدان الأفريقية في مجال تشجيع تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وإنتاجها واستخدامها، مع التسليم بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا فيما يتعلق بالحصول على إمدادات وخدمات للطاقة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها؛

١٤ - **تهيب أيضا** بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بجملة وسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات؛

١٥ - **تكرر تأكيد دعوتها** جميع مؤسسات التمويل والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية، وكذلك مؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل، حسب الاقتضاء، دعم الجهود الرامية إلى تطوير قطاع الطاقة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالاستناد إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة والتي ثبتت جدواها، مع المراعاة التامة للهياكل الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وأن تساعد في تحقيق معدلات الاستثمار اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة، بما في ذلك خارج المناطق الحضرية؛

١٦ - **تلاحظ وتشجع** الأنشطة الجارية ذات الصلة بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتسلم بالدور الذي تضطلع به شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في تعزيز التعاون على نطاق المنظومة في مجال الطاقة؛

١٧ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إذكاء الوعي بأهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ضرورة تشجيع استخدام مصادر طاقة جديدة ومتجددة، وبالدور المتزايد الذي يمكن أن تؤديه هذه المصادر في إمدادات الطاقة على النطاق العالمي، وبخاصة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

١٨ - **تشجع** الأمين العام على مواصلة بذل جهوده من أجل تعزيز حشد الموارد المالية، بطريقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وتوفير المساعدة التقنية وتعزيز فعالية الأموال الدولية المتاحة حاليا والاستفادة الكاملة منها، من أجل التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛

١٩ - **تؤكد** أن التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المتاحة واستكشاف مصادر إضافية يتطلبان نقل التكنولوجيا ونشرها على نطاق العالم، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضع في اعتباره جملة أمور منها المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل تهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتعزيز الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها، بما في ذلك التدابير المتخذة لتحسين إمكانيات الحصول على هذه التكنولوجيات؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، البند الفرعي المعنون ''تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة''.